

قياس تنافسية صادرات المنتجات الغذائية الجزائرية لفترة ما بين 2009-2023
Measuring the Competitiveness of Algerian Food Product Exports 2009-2023

زروقي محمد أمين

mohamed amine zerrouki

مخبر الاقتصاد الرقمي في الجزائر، جامعة خميس مليانة (الجزائر)، mohamed.zerrouki3@univ-dbk.m.dz

 ORCID: <https://orcid.org/0009-0001-7629-838X>

بوكدرن يوسف

Boukedroune Youcef

مخبر التطوير التنظيمي للمؤسسات والإبداع في الجزائر، جامعة خميس مليانة (الجزائر)، y.boukedroune@univ-dbk.m.dz

 ORCID: <https://orcid.org/0009-0009-6850-4524>

تاريخ النشر: 2026.01.01

تاريخ القبول: 2025.12.28

تاريخ الاستلام: 2025.06.16

مستخلص: تهدف هذه الدراسة لتسليط الضوء على الصادرات الجزائرية عموما وصادرات المنتجات الغذائية على وجه الخصوص خلال فترة ما بين 2009-2023 والتي شهدت عدت تغيرات اقتصادية محلية ودولية. وقد اعتمدنا في ذلك على مجموعة المؤشرات الخاصة بقياس تنافسية الصادرات الجزائرية وصادرات المنتجات الغذائية في الأسواق الدولية، وهذا في ظل أزمات انهيار أسعار النفط وتأثيرها المباشر على الاقتصاد الجزائري، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاستعانة بإحصائيات التجارة الدولية من صادرات وواردات وخاصة صادرات المنتجات الغذائية المحلية والعالمية، وقد تحصلنا على مجموعة نتائج تؤكد ضعف تنافسية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات وخاصة في مجال الإنتاج الغذائي وكذا عدم توازن هيكل الصادرات الجزائرية الذي يعتمد على أكثر من 90% من المنتجات النفطية في مداخل الدولة وهذا يستدعي تغيير السياسات والاستراتيجيات للنهوض بالاقتصاد الوطني والتخلص من التبعية الاقتصادية للمحروقات، وتنوع الصادرات الجزائرية لتفادي الأزمات الناجمة جراء تذبذب أسعار النفط.

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية، صادرات المنتجات الغذائية، تنافسية الصادرات، مؤشرات قياس تنافسية الصادرات.

تصنيف JEL: F20؛ F13

Abstract : This research paper aims to examine Algeria's exports, particularly its food products, during the period from 2009 to 2023, which witnessed significant domestic and global economic shifts. The study relies on a set of specific indicators to measure the competitiveness of Algeria's exports, especially food products, in international markets. This analysis is conducted against the backdrop of oil price collapses and their direct impact on the Algerian economy, To achieve the study's objectives, we utilized international trade statistics, including export and import data, with a focus on local and global food product exports. The findings reveal weak competitiveness in Algeria's non-hydrocarbon exports, particularly in food production, as well as an unbalanced export structure heavily dependent on petroleum products (over 90% of state revenue). These results underscore the urgent need for policy and strategic reforms to revitalize the national economy, reduce dependence on hydrocarbons, and diversify exports to mitigate crises caused by oil price volatility.

Keywords: The International Trade, Food Product Exports, Export Competitiveness, Export Competitiveness Indicators.

JEL Classification Codes: F13 ؛F20

المؤلف المرسل: زروقي محمد أمين، mohamed.zerrouki3@univ-dbk.m.dz

1. مقدمة

يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي حيث تسيطر مداخيل المحروقات على أكثر من 90% من إجمالي مداخيل البلد، وتمثل نسبة 10% فقط باقي المداخيل من المبادلات التجارية الخارجية موزعة على عدة قطاعات، من أهمها قطاع الصناعة الغذائية الذي يمكن أن يكون له دور كبير في التقليل من التبعية النفطية لما تزخر به الجزائر من إمكانيات طبيعية من شأنها النهوض بهذا القطاع الذي يعتبر بدوره محور دراستنا في هذه الورقة البحثية وذلك من خلال تسليط الضوء على تنافسية صادرات المنتجات الغذائية الجزائرية في الأسواق الدولية خلال فترة الدراسة.

ولمعالجة موضوع دراستنا والخروج بنتائج ملموسة وذات مصداقية يمكننا طرح الإشكالية التالية: ما هو واقع تنافسية صادرات الجزائر خارج المحروقات عموماً وصادرات المنتجات الغذائية على وجه الخصوص في الأسواق الدولية؟ للإجابة على التساؤل الجوهرى المطروح، وبناءاً على المعلومات السابقة التي تم مناقشتها في الأدبيات المتعلقة بتنافسية الصادرات، تم تصميم الفرضيات التالية :

- تعتبر المنتجات الجزائرية المصدرة غير النفطية، وخاصة الغذائية، أقل قدرة على المنافسة في السوق الدولية بسبب التنوع المحدود والاعتماد الكبير على الواردات وغياب التكامل الصناعي واللوجستي؛
 - الميزة النسبية الظاهرة للجزائر في صادرات المنتجات الغذائية ضعيفة مقارنة بقطاع المحروقات، مما يعكس افتقارها للقدرة التنافسية الدولية في هذا القطاع؛
 - تتركز الميزة النسبية للجزائر في عدد قليل جداً من المنتجات غير النفطية (مثل الأسمدة، الفوسفات والمواد المشتقة من النفط)، في حين تظل المنتجات الغذائية غير قادرة على المنافسة؛
 - تعتبر صادرات الجزائر من المنتجات الغذائية منخفضة بسبب ضعف الإنتاجية من جهة وعدم الالتزام بالمعايير الدولية من جهة أخرى (الجودة، التغليف، الشهادات الصحية)؛
 - يظهر مؤشر تركيز الصادرات في الجزائر أنها تعتمد بشكل كبير على عدد محدود من المنتجات (المحروقات ومشتقاتها)، مما يجعل اقتصادها عرضة لصدمات الأسعار العالمية؛
 - يعود ضعف تنوع الصادرات الجزائرية، وخاصة الغذائية، إلى غياب إستراتيجية صناعية وزراعية واضحة وضعف الاستثمار في القطاع غير النفطي؛
 - إن ضعف الانفتاح التجاري في الجزائر (بسبب السياسة الحمائية والبيروقراطية المتعلقة بالاستيراد والتصدير) مما يقلل من فرص تحسين القدرة التنافسية للصادرات الغذائية؛
 - عدم قدرة الصادرات الغذائية على تغطية الواردات الغذائية يعكس فجوة في الأمن الغذائي وعدم تحقيق الاكتفاء الذاتي.
- وتهدف دراستنا إلى الإحاطة بأهم المفاهيم المتعلقة بالتصدير والصادرات وتنافسيتهما وتقديم فكرة عن المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية من خلال تحليل الميزان التجاري الجزائري وكذا هيكل الصادرات خلال فترة الدراسة والخوض بإيجاز في مصطلح التنافسية عامة وتنافسية الصادرات خصوصاً وكذا مؤشرات قياسها إضافة إلى قياس وتحليل تنافسية صادرات المنتجات الغذائية الجزائرية عن طريق مؤشرات قياس تنافسية الصادرات والمتمثلة في مؤشر الميزة النسبية الظاهرة، مؤشر القدرة على التصدير، مؤشر تركيز وتنوع الصادرات، مؤشر الانفتاح التجاري، مؤشر معدل التغطية.
- وتكمن أهمية دراستنا بالأساس في الإلمام بكل ما يتعلق بالتجارة الخارجية الجزائرية والمبادلات التجارية الدولية وكذا موقع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات خاصة ما يتعلق بالتصدير في المجال الغذائي بالمقارنة مع إجمالي الصادرات الغذائية العالمية وما مدى تنافسية هذا النوع من الصادرات الجزائرية في الأسواق الدولية .

في دراستنا اعتمدنا بالأساس على منهجين أساسيين هما المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، حيث استخدمنا المنهج الوصفي خلال عرض لأهم المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بالدراسة، أما التحليلي فقد تجلّى في التحليلات المتعلقة بوضعية التجارة الخارجية الجزائرية وكذا تحليل نتائج مؤشرات قياس التنافسية لصادرات المنتجات الغذائية للجزائر.

2. الدراسات السابقة

وقد تعددت الأبحاث حول تنافسية الصادرات بصفة عامة والصادرات خارج المحروقات بصفة خاصة كالمنتجات الغذائية ومن بين هذه الدراسات دراسة (سليم، 2018، الصفحات، 32-50) قام الباحث بقياس تنافسية الصادرات الصناعية للجزائر خارج قطاع المحروقات خلال فترة ما بين 2010 و 2017، ومقارنة النتائج المتحصل عليها مع كل من تونس والمغرب خلال نفس الفترة معتمدا في ذلك على مؤشر الميزة النسبية الظاهرة RCA لمختلف صادرات الصناعات خارج قطاع المحروقات للدول الثلاث، كالصناعات الغذائية، الكيماوية، المنسوجات والجلود، الحديد والصلب، الآلات الميكانيكية، إضافة إلى معدات النقل، إلى جانب مؤشر الميزة النسبية الظاهرة اعتمد الباحث على مؤشر تركيز الصادرات لتعزيز نتائج دراسته، أخذا بعين الاعتبار التغيرات الاقتصادية والسياسية الحاصلة في الجزائر ودول المقارنة، وقد خلصت نتائج هذه الدراسة إلى أن تنافسية الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات بعيدة كل البعد عن المستويات التي حققتها نظيراتها تونس والمغرب التي امتازت صادراتها من هذه الصناعات بميزة تنافسية عالية، وهذا راجع بالأساس إلى تركيز الصادرات الجزائرية على الصناعات البترولية ومشتقاتها، وكذا دراسة (لحسن ومراد، 2020، الصفحات 526-545) في هذه الدراسة قام الباحثان بقياس تنافسية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات خلال فترة الزمنية الممتدة من 2010 إلى 2019، معتمدين في هذا على مجموعة من المؤشرات، محاولين من خلالها إبراز أهمية ترقية هذا النوع من الصادرات خاصة على المدى الطويل في بلد مثل الجزائر الذي يركز اقتصادها بالأساس على المخرجات النفطية، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الجزائر تفتقر لميزة تنافسية في صادراتها الغير النفطية لأسباب مختلفة تعود بالأساس إلى تركيبة الصادرات الجزائرية، وفي الأخير قدم الباحثان مجموعة من التوصيات والاقتراحات موجهة للجهات المعنية للنهوض بالصادرات خارج قطاع المحروقات، إضافة إلى دراسة (محمد أمين وعابد، 2017، الصفحات 187-2015) تمحورت هذه الدراسة بالأساس حول تحليل واقع تنافسية الصادرات الجزائرية في الأسواق الدولية ومعوقات تنميتها خاصة في ظل أزمة النفط العالمية وذلك من خلال إحصائيات التجارة الخارجية الجزائرية خاصة من جانب التصدير والحصص السوقية ومدى مساهمتها في الصادرات العالمية وكذا مؤشرات قياس التنافسية (مؤشر الميزة النسبية الظاهرة، مؤشر التركيز، مؤشر التجارة ضمن نفس الصناعة)، ولم تختلف نتائج هذه الدراسة عن باقي نتائج الدراسات السابقة خاصة فيما يخص هيمنة قطاع المحروقات على إجمالي صادرات البلاد مما يؤكد التبعية الاقتصادية لقطاع المحروقات، كما بينت النتائج أن صادرات السلع النصف مصنعة كان لها النصيب الأكبر من إجمالي الصادرات خارج المحروقات، كما أن أهم زبائن الجزائر من هذه الصادرات كانت كل من هولندا، إسبانيا وفرنسا على التوالي، في حين تميزت هذه الدراسة عن باقي الدراسات في قياس مؤشر التجارة ضمن نفس الصناعة والذي أظهر بدوره نشاط تجاري ذو أهمية في بعض الصناعات كصناعة المشروبات وخاصة الكحولية منها وصناعة المواد الكيماوية والمعدنية الغير عضوية وظف إلى ذلك صناعة الملح والكبريت.

3. عرض وتحليل لإحصائيات صادرات المنتجات الغذائية الجزائرية 2009-2023

قبل التطرق إلى الإحصائيات التجارية للصادرات الجزائرية عموما وصادرات المنتجات الغذائية لا بد من الإلمام نظريا بالتصدير والصادرات وأهميتهما في الاقتصاد الوطني، حيث يعتبر التصدير من أهم الخيارات لأي دولة لدخول أسواق أجنبية من خلال أشخاص معنويين أو طبيعيين من داخل البلد أو أجانب الذين يمارسون نشاطاتهم التجارية وفق قوانين التجارة والاستثمار

الخاصة بالبلد يقومون بتوجيه سلع أو خدمات صادرة من البلد لتعبر حدودها للأسواق الدولية لتحقيق أهداف مسطرة مسبقا (فضيل، 2010، صفحة 209)، وللتصدير هدف وطني يهتم الدول المتقدمة والنامية إذ أنه لا يقل أهمية عن الدور الذي يلعبه الاستثمار في تنمية الدخل الوطني، ومن أهداف التصدير ما هو داخلي يرجع للشركة تخضع لفلسفتها وقراراتها، وما هو خارجي تحكمه الظروف والمتغيرات الحاصلة في الأسواق الدولية. ويعتبر تحقيق الربح الهدف الأسمى الذي تسعى الشركة إلى تحقيقه كمردود لاستثماراتها وما تدره مبيعاتها في الأسواق الخارجية لتحقيق النمو والاستقرار في نشاطها (قدو، 2009، صفحة 51).

ونميز ثلاث أنواع أو طرق للتصدير، المباشر والغير المباشر، والمختلط، فالمباشر هو أن تقوم الشركة أو المنتج للسلعة بتصدير منتوجها بنفسها من البلد الأصلي إلى الأسواق الخارجية دون اللجوء إلى الوسطاء، أي تكون العلاقة مباشرة بين الطرف البائع الذي يمثل المنتج والطرف المشتري الذي هو الشركة المستفيدة من المنتج في البلد المستورد (ياسين، 2009، صفحة 38)، ويستخدم هذا النوع عادة في الحالات التي تكون فيها الأسواق المستهدفة قريبة أو صغيرة والتي لا تتطلب مجهودات كبيرة (موسى، 2018، صفحة 47). أما الغير مباشر فهو العملية التي يترتب عنها قيام الشركة المنتجة ببيع منتوجها إلى وسيط محلي والذي يقوم بدوره بتصدير المنتج إلى الأسواق الخارجية، ويعتبر هذا النوع من التصدير الأكثر شيوعا مقارنة بالتصدير المباشر (ياسين، 2009، صفحة 38)، ويكون أقل تكلفة وأقل مخاطرة فهذا النوع من التصدير لا يكلف الشركة تعيين أيدي عاملة في الخارج، لأن الوسيط التجاري هو من يتعامل مع الأطراف المستوردة لإتمامه بأحوال السوق الأجنبية المستهدفة (جاسم، 2008، صفحة 77). يكون بين مجموعة من المصدرين تجمعهم أهداف مشتركة بحيث تقوم الشركات المتضامنة بالاشتراك وفق تنظيم معين لتنمية وتطوير أنشطتها التصديرية وأهم أشكاله نجد الاتحاد التصديري ويكون بين عدة شركات راغبة في التصدير، وهناك التصدير المحمول يكون عن طريق شركة كبيرة ذات شبكة توزيع واسعة بين الدول، تلجأ إليها الشركات الصغيرة والحديثة التي لا تمتلك إمكانيات للتصدير مقابل عمولة محددة (جاسم، 2008، صفحة 144).

كما يمكن تقسيم الصادرات إلى أنواع وذلك على أساس مرئيتها أثناء خروجها من البلد فمنها الصادرات المنظورة والغير المنظورة، المنظورة هي الصادرات المادية والملموسة منتجة يمكن نقل ملكيتها الاقتصادية من بلد إلى آخر من خلال عملية التصدير. قد تُستعمل لإنشباع الرغبات أو الاحتياجات المعيشية للمجتمع أو لإنتاج سلع أو خدمات أخرى (IMF, 2009, p. 149) والتي تجتاز حدود البلد تحت وصاية قانونية ومعاينة الإدارة الجمركية للبلد، أما الغير المنظورة هي مختلف الخدمات التي يقدمها الأفراد أو الشركات المقيمة داخل البلد إلى الأفراد أو الشركات المقيمة خارج البلد مثل خدمات التأمين والنقل والتعليم والتكوين والسياحة إضافة إلى رؤوس الأموال المتمثلة في الأوراق التجارية أو منح القروض لتمويل الشركات التابعة للبلد والموجودة في الخارج (علية، 1985، صفحة 111)، ويمكن كذلك تقسيم الصادرات على أساس مدة بقائها خارج البلد إلى الصادرات الدائمة والمؤقتة، الدائمة هي السلع والخدمات التي يتم تصديرها بصفة نهائية أي لا تعود إلى المصدر ولا تعود له أي علاقة بها بمجرد التوقيع والاتفاق مع المستورد، والمؤقتة هي السلع والخدمات التي يتم تصديرها للخارج لمدة زمنية معينة متفق عليها بين المصدر والمستورد في شروط العقد ثم تعود إلى البلد بمجرد انتهاء مدة العقد من بين هذه الصادرات نجد الأجهزة والآلات التي تستعمل في عمليات الإنشاء الضخمة كالرافعات وغيرها وكذا المنتجات المشاركة في الصالونات والمعارض الدولية وأجهزة وبرامج الصيانة وغيرها (برواين، 2018، صفحة 9).

1.3. الميزان التجاري الجزائري (2009-2023)

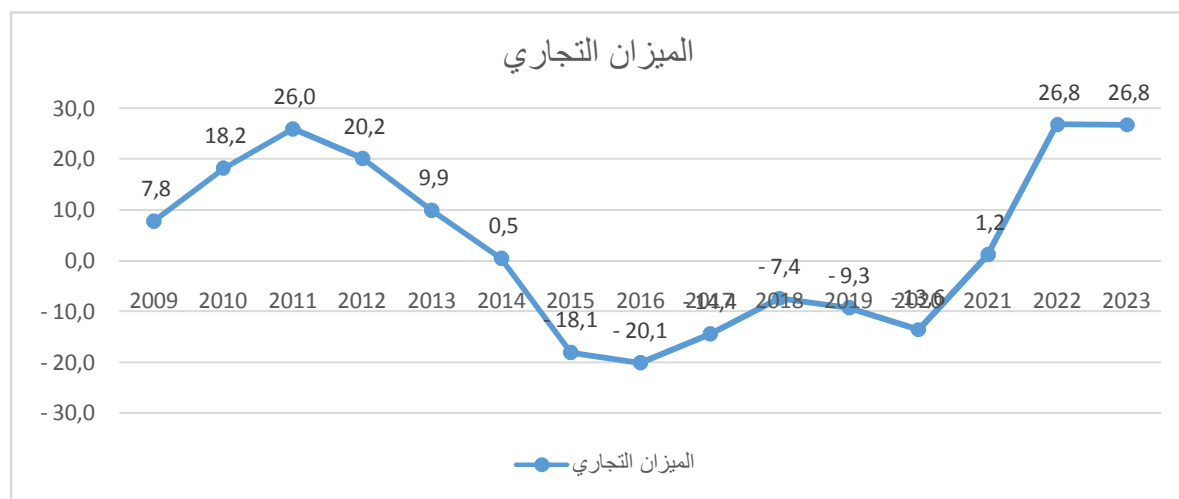
قبل التطرق إلى الإحصائيات التجارية للصادرات الجزائرية عموما وصادرات المنتجات الغذائية لآبد من دراسة هيكل الميزان التجاري الجزائري من خلال مؤشر معدل التغطية الذي يبين حالة الميزان التجاري إما بالعجز أو الفائض.

الجدول 01. تطور الميزان التجاري (2009-2023) بالمليار دولار

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	معدل التغطية %
2009	45,19	37,40	7.8	120.8
2010	57,09	38,89	18.2	146.8
2011	72,89	46,93	26	155.3
2012	71,74	51,57	20.2	139.1
2013	64,87	54,99	9.9	118
2014	60,13	59,67	0.5	100.8
2015	34,57	52,65	18.1-	65.7
2016	29,31	49,44	20.1-	59.3
2017	34,57	48,98	14.4-	70.6
2018	41,15	48,57	7.4-	84.7
2019	35,32	44,63	9.3-	79.1
2020	21,93	35,55	13.6-	61.7
2021	38,64	37,47	1.2	103.1
2022	65,72	38,87	26.8	169.1
2023	65,53	38,76	26.8	169.1

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على أرشيف التقارير الإحصائية السنوية لبنك الجزائر من 2009 إلى 2023
[/https://www.bank-of-algeria.dz](https://www.bank-of-algeria.dz)، اطلع عليه في 21:15 2024/12/22

الشكل 01. تطور الميزان التجاري خلال فترة 2009-2023



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على أرشيف التقارير الإحصائية السنوية لبنك الجزائر من 2009 إلى 2023
[/https://www.bank-of-algeria.dz](https://www.bank-of-algeria.dz)، اطلع عليه في 21:15 2024/12/22

من دراستنا لتطور الميزان التجاري الجزائري ومعدل التغطية خلال فترة دراستنا 2009-2023 لاحظنا ان رصيده يتميز بعدة تذبذبات، وهذا راجع إلى التقلبات الحاصلة في قيم الصادرات والواردات الجزائرية وخاصة الصادرات باعتبار ان متوسط صادرات المحروقات خلال فترة الدراسة بلغ 95% والتي تتميز بدورها بتغيرات دورية في أسعارها مما يجعلها اقل استقرارا وعليه يمكننا تقسم تطورات الميزان التجاري إلى أربع مراحل أساسية:

- المرحلة الأولى 2009-2011: في هذه المرحلة الميزان التجاري كان بمرحلة نمو بحيث سجل انتعاشا في الفائض من 7.8 مليار دولار في 2009 بمعدل تغطية بلغ 120.8% إلى 26 مليار دولار في 2011 وبمعدل تغطية 155.3% وهذا راجع بالأساس إلى الارتفاع الذي شهدته أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال هذه الفترة.
- المرحلة الثانية 2012-2016: شهدت هذه المرحلة تدهور في رصيد الميزان التجاري بحيث انه تحول من حالة فائض بقيمة 20.2 مليار دولار في 2012 بمعدل تغطية 139.1% إلى حالة عجز بلغ 20.1- في 2016 وبمعدل تغطي 59.3% أي أن قيمة الصادرات لم تغط الواردات وهذا بسبب التراجع الذي حصل في أسعار النفط خلال نفس الفترة حيث بلغت الأسعار أدنى مستوياتها في 2015 (أقل من 50 دولار للبرميل).
- المرحلة الثالثة 2017-2020: تميزت هذه الفترة بدخول الجزائر في أزمة اقتصادية وهذا راجع إلى الانخفاضات التي شهدتها أسعار النفط بسبب المشاكل السياسية في بعض الدول المصدرة للنفط، وإغراق السوق الدولي به مما أدى إلى خروج الأسعار عن السيطرة، وباعتبار أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي فبطبيعة الحال تحدث أزمة، حيث استمر العجز التجاري من 2017 بقيمة 14.4- مليار دولار إلى 13.6- في 2020 بمعدل تغطية أقل من 62% وهذا راجع بالأساس إلى الجائحة الصحية التي إصابة العالم مما اثر على اقتصاديات الدول الكبرى وشبه توقف في حركة التجارة العالمية وتراجع أسعار النفط إلى أقل من 21 دولار للبرميل.
- المرحلة الرابعة: 2021-2023: هذه المرحلة عرفت عودت الميزان التجاري إلى حالة انتعاش حيث شهد فائض قيمته 1.2 مليار دولار أمريكي في عام 2021 وبمعدل تغطية 103.1% ليتواصل الفائض خلال سنتي 2022 و2023 على التوالي ليتجاوز 26.8 مليار دولار أمريكي وبمعدل تغطية 169.1%. ويرجع ذلك أساسا إلى الخروج من الأزمة الصحية وانتعاش أسعار النفط في السوق العالمية خلال هذه الفترة (تجاوز أسعار النفط حاجز 80 دولار خلال 2022).

2.3. تركيبة الصادرات الجزائرية خلال فترة الدراسة (2009-2023)

يعتبر النفط والغاز مصدرا رئيسيا للدخل الوطني في الجزائر خلال هذه الفترة باعتبار ان الاقتصاد الجزائري ريعي بالدرجة الأولى حيث بلغ متوسط نسبة الصادرات الجزائرية 95% من المحروقات، كما شهدت نهاية فترة الدراسة تنوع طفيف في صادرات الجزائر مع ظهور الصادرات الزراعية والصناعية، لكن مساهمتها ليست كبيرة مقارنة بالموارد الطبيعية.

الجدول 02. تطور تركيبة الصادرات الجزائرية (2009-2023) بالمليار دولار

السنة	الصادرات من المحروقات	%	الصادرات خارج المحروقات	%	إجمالي الصادرات	%
2009	44.42	98.29	0.77	1.71	45.19	100
2010	56.12	98.30	0.97	1.70	57.09	100
2011	71.66	98.34	1.21	1.66	72.87	100
2012	70.58	98.39	1.16	1.61	71.74	100
2013	63.82	98.38	1.05	1.62	64.86	100
2014	58.46	97.23	1.67	2.77	60.13	100
2015	33.08	95.69	1.49	4.31	34.57	100
2016	27.92	95.25	1.39	4.75	29.31	100
2017	33.20	96.04	1.37	3.96	34.57	100
2018	38.90	94.52	2.25	5.48	41.15	100
2019	33.24	94.12	2.08	5.88	35.32	100
2020	20.02	91.27	1.91	8.73	21.93	100

100	38.64	11.86	4.58	88.14	34.06	2021
100	65.72	9.10	5.98	90.90	59.74	2022
100	65.53	9.12	5.98	90.88	59.55	2023

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على أرشيف التقارير الإحصائية السنوية لبنك الجزائر من 2009 إلى 2023، [/https://www.bank-of-algeria.dz](https://www.bank-of-algeria.dz)، اطلع عليه في 2024/12/22 21:50.

من خلال دراستنا لجدول تطور تركيبة الصادرات الجزائرية خلال فترة 2009-2023، نلاحظ أن قبل 2012 كانت صادرات المحروقات تمثل 97% أما بعد 2013 بدأت هذه النسبة في التراجع لتصل إلى 94% في 2019، وفي المقابل نلاحظ ارتفاع في نسبة الصادرات خارج المحروقات من أقل من 2% قبل 2012 إلى حوالي 6% في 2019، هذا يعود دائما إلى المتغيرات التي حصلت في أسواق النفط الدولية من انخفاض في الأسعار وعدم ثبات الكميات المطروحة في السوق، في حين شهدت سنة 2020 ارتفاع ملحوظ في نسبة الصادرات خارج المحروقات حيث بلغت أكثر من 10% وقابلها انخفاض في صادرات المحروقات التي تراجعت إلى ما دون 90% وهذا نتيجة لانخفاض الطلب العالمي على المشتقات النفطية بسبب الأزمة الصحي (covid19) التي ضربت العالم ككل والتي كان لها تأثير مباشر على الاقتصاد العالمي والمبادلات التجارية الدولية، جعل الجهات الوصية تعطي أهمية أكثر للصادرات خارج مجال المحروقات كالصناعات التحويلية والزراعة والصناعات الغذائية وغيرها، من خلال إجراءات وتحفيزات للمصدرين في هذه القطاعات والتي أعطت نتائج مشجعة في أرقام الصادرات الجزائرية خارج المحروقات لتصل إلى 4.5 مليار دولار بنسبة ترقى 11% من إجمالي الصادرات لتواصل ارتفاعها خلال سنتي 2022 و2023 لتتجاوز عتبة 5.9 مليار دولار.

الجدول 03. تطور تركيبة صادرات المنتجات الغذائية الجزائرية (2009-2023) بالمليار دولار

السنة	ص المنتجات الغذائية	بالنسبة لإجمالي الصادرات %	بالنسبة للصادرات خارج المحروقات %	الصادرات خارج المحروقات	مجموع الصادرات الجزائرية	%
2009	0,11	0,25	14,7	0,77	45,19	100
2010	0,32	0,55	32,5	0,97	57,09	100
2011	0,36	0,49	29,3	1,21	72,89	100
2012	0,32	0,44	27,2	1,16	71,74	100
2013	0,40	0,62	38,5	1,05	64,87	100
2014	0,32	0,54	19,3	1,67	60,13	100
2015	0,24	0,69	16,0	1,49	34,57	100
2016	0,33	1,11	23,5	1,39	29,31	100
2017	0,35	1,01	25,5	1,37	34,57	100
2018	0,37	0,91	16,6	2,25	41,15	100
2019	0,41	1,16	19,6	2,08	35,32	100
2020	0,44	1,99	22,9	1,91	21,93	100
2021	0,58	1,49	12,6	4,58	38,64	100
2022	0,27	0,41	4,5	5,98	65,72	100
2023	0,27	0,41	4,5	5,98	65,53	100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على أرشيف التقارير الإحصائية السنوية لبنك الجزائر من 2009 إلى 2023، [/https://www.bank-of-algeria.dz](https://www.bank-of-algeria.dz)، اطلع عليه في 2024/12/24 01:50.

من الجدول نلاحظ أن نسبة مساهمة صادرات المنتجات الغذائية ضئيلة جدا وشبه منعدمة وتكاد لا تلاحظ مقارنة بإجمالي الصادرات الجزائرية، حيث انتقلت من 0.25% بقيمة 0.11 مليار دولار في 2009 إلى حوالي 2% بقيمة 0.44 مليار دولار في 2020 أي ارتفاع بمقدار 300 مليون دولار خلال 10 سنوات كاملة وهذه الكمية قليلة جدا إذا نظرنا إلى مساحة الجزائر (238 1741 كم²) عموما وإلى المساحة الصالحة للزراعة (43 مليون هكتار) خصوصا، إضافة إلى مصادر أخرى مثل القطاع البحري والغابي والصحراوي. أما إذا ما قارنا نسبة صادرات المنتجات الغذائية بالنسبة للصادرات خارج المحروقات التي تراوحت ما بين 4.5% كأقل نسبة خلال 2022 و2023 إلى أكثر من 38% خلال 2013 كأعلى نسبة لصادرات المنتجات الغذائية من إجمالي الصادرات خارج المحروقات، وعموما تبقى هذه الصادرات لا ترقى إلى المستوى المطلوب إذا ما قارناها بالإمكانات الطبيعية والجغرافية التي تتميز بها الجزائر كما ذكرنا سابقا.

4. الإطار التطبيقي للدراسة من خلال قياس تنافسية صادرات المنتجات الغذائية الجزائرية ما بين 2009-2023

ظهر مصطلح التنافسية لأول مرة في ثمانينات القرن الماضي نتيجة للازمة الاقتصادية التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية والتغيرات التي حصلت في الاقتصاد العالمي والتوجه نحو اقتصاد السوق، وأصبح مصطلح التنافسية من بين أكثر المصطلحات رواجاً وتداولاً في المجال الاقتصادي والتجاري العالمي خاصة مع التطورات الحالية التي تشهدها الدول على مستوى مختلف الأصعدة.

وعموما يمكننا أن نعرف التنافسية على أنها حالة الصراع التي تكون بين البلدان أو المصدرين المعارضين لمنتجات متماثلة أو متشابهة في السوق ذاته.

وفي هذا الجزء من دراستنا سنقوم بحساب وتحليل ومن ثم تفسير أهم المؤشرات التي تقيس تنافسية صادرات المنتجات الغذائية الجزائرية خلال فترة ما بين 2009 و2023، محاولين من خلال ذلك إبراز مكانة وأهمية هذا النوع من الصادرات في التجارة الخارجية الجزائرية بصفة خاصة والاقتصاد الجزائري عموما.

1.4. مؤشر الميزة النسبية الظاهرة لصادرات المنتجات الغذائية RCA

وتحسب بالعلاقة التالية: $RCA_{ij} = \frac{x_{ij}/X_i}{x_{wj}/XW}$ حيث:

RCA_{ij}: مؤشر الميزة النسبية الظاهرة لصادرات المنتجات الغذائية؛

x_{ij}: صادرات الدولة i (الجزائر) من السلعة j (المنتجات الغذائية)؛

X_i: الصادرات الكلية للدولة i؛

x_{wj}: الصادرات العالمية من السلعة j؛

XW: الصادرات العالمية الكلية.

الجدول 04. مؤشر الميزة النسبية الظاهرة لصادرات المنتجات الغذائية RCA (2009-2023) بالمليار دولار

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
RCA	0,04	0,1	0,08	0,08	0,10	0,09	0,11	0,17	0,15	0,14	0,18	0,29	0,27	0,05	0,07

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير الإحصائية السنوية لبنك الجزائر من 2009 إلى 2023 <https://www.bank-of-algeria.dz> ، اطلع عليه في 2024/12/24 و تقارير صندوق النقد العربي (تقرير الاقتصاد العربي الموحد) 2012 إلى 2023 <https://www.trademap.org> ، <https://www.fao.orghttps://openknowledge.fao.org>.

شمل هذا المؤشر المنتجات الغذائية المصنفة وفق معايير المنظمة العالمية للتجارة التي تحمل أرقام: (1,2,3,4,7,8,9,10,11,16,17,18,19,20,21,22)، مع استثناء جميع المنتجات التي لها علاقة بالتبغ ومشتقاته. من خلال دراستنا لتنافسية صادرات المنتجات الغذائية الجزائرية عن طريق مؤشر الميزة النسبية الظاهرة تبين أن الجزائر لا تمتلك قدرات تنافسية في هذا النوع من الصادرات، بحيث تراوحت قيمة RCA بين 0.04 و 0.29 وهي أصغر من 1، وهذه النتائج تعتبر ضعيفة جدا بل تكاد لا تلاحظ بالرغم من أن الجزائر تمتلك الإمكانيات اللازمة للنهوض بصادرات المنتجات الغذائية وتحقيق التوازن في تركيبة صادرات البلد.

2.4. مؤشر القدرة على التصدير YI

هذا المؤشر هو عبارة عن حاصل قسمة إجمالي صادرات المنتجات الغذائية لبلد معين إلى الناتج الإجمالي المحلي للبلد نفسه، وهو يعبر عن مدى مساهمة هذا النوع من الصادرات في إجمالي الناتج المحلي للبلد. ويحسب بالعلاقة التالية:

$$YI = \frac{X_{ij}}{GDP} \times 100$$

YI: مؤشر القدرة على التصدير؛

X_{ij}: صادرات الدولة (iالجزائر) من السلعة (jالمنتجات الغذائية)؛

GDP: الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول 05. مؤشر القدرة على التصدير YI (2009-2023) بالمليار دولار

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
صادرات المنتجات الغذائية الجزائرية	0.11	0.32	0.36	0.32	0.4	0.32	0.24	0.33	0.35	0.34	0.41	0.44	0.58	0.27	0.27
GDP	150.3	178.8	218.3	227.1	229.7	238.9	187.5	180.8	186.9	194.6	193.5	164.9	186.3	225.6	239.9
% YI	0.07	0.18	0.16	0.14	0.17	0.13	0.13	0.18	0.19	0.17	0.21	0.27	0.31	0.12	0.11

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير الإحصائية السنوية لبنك الجزائر من 2009 إلى 2023 من موقع www.donnees.banquemoniale.org، www.trademap.org، <https://www.bank-of-algeria.dz>

من خلال النتائج المتحصل عليها نلاحظ أن صادرات المنتجات الغذائية الجزائرية لا تمثل حتى 1% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي وهذا منتظر بالنظر إذا ما قارنا الصادرات الجزائرية خارج المحروقات التي تمثل اقل من 11% في أحسن حالاتها وهذا راجع إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يمثل أكثر من 90% في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري اقتصاد ريعي بحت.

3.4. مؤشر تركيز الصادرات CI

يمكن قياس تركيز الصادرات بعدة مؤشرات، لكن أهمها والأكثر شيوعا هو مؤشر هيرشمان (HIRCHMAN INDEX)، وكلما آلت قيمته إلى 1 كلما كانت الدولة تركز صادراتها على عدد محدود من السلع. ويعطى هذا المؤشر بالعلاقة التالية:

C- مؤشر تركيز الصادرات؛

XI_j- صادرات الدولة (iالجزائر) من السلعة (jالمنتجات الغذائية)؛

XI- الصادرات الكلية للدولة i؛

n- عدد السلع المصدرة.

الجدول 06. مؤشر تركيز الصادرات CI (2009-2023)

2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009
0.87	0.87	0.88	0.883	0.92	0.933	0.956	0.947	0.953	0.968	0.981	0.982	0.981	0.98	0.98

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير الإحصائية السنوية لبنك الجزائر من 2009 إلى 2023 وتقارير صندوق النقد العربي (تقرير الاقتصاد العربي الموحد) 2012 إلى 2023، وموقع www.trademap.org، www.donnees.banquemonddiale.org اطلع عليها في 2024/12/24، 02:20.

من خلال النتائج المتحصل عليها تبين أن مؤشر تركيز الصادرات الجزائرية مرتفع جدا بحيث كانت قيمته 0.9 من 2009 إلى 2019، و0.8 في 2023 وهذه القيمة قريبة من 1 أي أن الصادرات الجزائرية تركز على عدد قليل من المنتجات والمتمثلة في المحروقات ومشتقاتها وهذا ما سيؤكدده مؤشر التنوع في الصادرات.

4.4. مؤشر تنوع الصادرات DI

هو مؤشر يقيس انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة معينة من إجمالي صادراتها عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية، تنحصر قيمة هذا المؤشر بين 0 و 1 وكلما كانت هذه القيمة قريبة من 0 كلما زاد تنوع الصادرات وعندما تكون هذه القيمة تساوي 0 يكون هيكل الصادرات للبلد أو المنطقة المراد دراستها متطابق مع هيكل الصادرات العالمية (صندوق النقد العربي، 2019، ص 146).

$$DI = \frac{\sum_i |h_{ij} - h_j|}{2} \text{ بحيث:}$$

h_{ij} - حصة صادرات الدولة (i الجزائر) من السلعة (j المنتجات الغذائية)؛

H_j - حصة السلعة j من الصادرات العالمية الإجمالية.

الجدول 07. مؤشر تنوع الصادرات DI (2009-2020).

2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009
0.86	0.86	0.87	0.871	0.854	0.838	0.865	0.881	0.866	0.819	0.81	0.799	0.803	0.828	0.84

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير الإحصائية السنوية لبنك الجزائر من 2009 إلى 2023 وتقارير صندوق النقد العربي (تقرير الاقتصاد العربي الموحد) 2012 إلى 2023، وموقع www.donnees.banquemonddiale.org، www.trademap.org اطلع عليها في 2024/12/24، 02:20.

انحصرت قيمة مؤشر التنوع السلعي للصادرات الجزائرية عند قيمة 0.8 لكل سنوات الدراسة وهذه القيمة بعيدة كل البعد عن 0 وتقترب من 1 أي أن درجة تنوع الصادرات جد منخفضة مما يدل على أن هيكل الصادرات الجزائرية يعتمد على عدد محدود من السلع في عملية التصدير وهذا راجع للسياسة الاقتصادية المتبعة في البلد.

5.4. مؤشر الانفتاح التجاري TOI

يقيس هذا المؤشر درجة الارتباط بين الاقتصاد الوطني والاقتصاد العالمي من خلال حجم الصادرات والواردات ومدى اعتماده على الأسواق الخارجية (كما في دراستنا لصادرات وواردات المنتجات الغذائية ونظيرتها الدولية)، ويحسب هذا المؤشر بالعلاقة التالية:

TOI - مؤشر الانفتاح التجاري؛

GDB- الناتج الإجمالي المحلي.

الجدول 08. مؤشر الانفتاح التجاري TOI (2009-2023) بالمليار دولار

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
صادرات المنتجات الغذائية الجزائرية	0,11	0,32	0,36	0,32	0,4	0,32	0,24	0,33	0,35	0,34	0,41	0,44	0,58	0,27	0,27
واردات المنتجات الغذائية الجزائرية	5,5	5,7	9,3	8,5	9,01	10,5	8,9	7,8	8,07	8,2	7,69	7,72	8,88	10,37	10,37
الناتج الإجمالي المحلي GDB	150,3	178,8	218,3	227,1	229,7	238,9	187,5	180,8	186,9	194,6	193,5	164,9	186,3	225,6	239,9
مؤشر الانفتاح التجاري TOI %	3,73	3,37	4,43	3,88	4,1	4,53	4,88	4,5	4,51	4,39	4,19	4,95	5,08	4,72	4,44

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير الإحصائية السنوية لبنك الجزائر من 2009 إلى 2023 وموقع

www.trademap.org

من خلال دراستنا لمؤشر الانفتاح التجاري لصادرات المنتجات الغذائية والذي تراوحت قيمته بين 3.73% كأقل نسبة في سنة 2009 و 5.08% كأعلى نسبة في 2021، ولأحظنا ان الواردات من المنتجات الغذائية ساهمة بنسبة أكبر من صادرات المنتجات الغذائية، حيث كانت مساهمة الواردات بأكثر من 98% في التعامل مع العالم الخارجي في حين لم تتجاوز نسبة مساهمة الصادرات 2% من إجمالي المبادلات الخارجية الجزائرية مع العالم، لأنه بالأساس يوجد ضعف نسبي للانفتاح التجاري خارج المحروقات وهذا راجع بالأساس إلى أن الناتج المحلي الإجمالي مكون بسبة تفوق 90% من صادرات المحروقات.

6.4. مؤشر معدل التغطية TC

ويعبر هذا المؤشر عن مدى تغطية صادرات للواردات (في دراستنا صادرات المنتجات الغذائية لواردات المنتجات الغذائية) أي مدى تغطية قيمة الصادرات إلى قيمة الواردات دون اللجوء إلى وسائل تمويل أخرى، ويعطى بالعلاقة التالية:

$$TC = \frac{\text{الغذائية المنتجات الصادرات الإجمالي}}{\text{الغذائية المنتجات الواردات الإجمالي}} \times 100$$

الجدول 09. مؤشر معدل التغطية TC (2009-2023) بالمليار دولار

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
صادرات المنتجات الغذائية الجزائرية	0,11	0,32	0,36	0,32	0,4	0,32	0,24	0,33	0,35	0,34	0,41	0,44	0,58	0,27	0,27
واردات المنتجات الغذائية الجزائرية	5,5	5,7	9,3	8,5	9,01	10,5	8,9	7,8	8,07	8,2	7,69	7,72	8,88	10,37	10,37
مؤشر معدل التغطية TC %	2	5,6	3,9	3,8	4,4	3	2,7	4,7	4,3	4,1	5,3	5,7	6,5	2,6	2,6

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير الإحصائية السنوية لبنك الجزائر من 2009 إلى 2023 من موقع

<https://www.bank-of-algeria.dz>

من خلال دراستنا لمؤشر معدل التغطية الذي تراوح بين 2% و 6.5%، تبين أن صادرات المنتجات الغذائية الجزائرية غير قادرة على تغطية حجم الواردات من المنتجات الغذائية، أي أن إنتاج الجزائر من هذا النوع من منتجات لا يرقى إلى المستوى المطلوب للتصدير، كما أن البلد لا تحقق الاكتفاء الذاتي في بعض المنتجات الغذائية الأساسية، وهي مجبرة على استيراد منتجات مثل القمح ومسحوق الحليب وغيرها لتلبية الطلب المحلي على هذه المنتجات، على الرغم من أن الإمكانيات الطبيعية الجزائرية تمكنها من إنتاجها محليا، لكن يحدث العكس لعدة اعتبارات، مما يجعل الاقتصاد الجزائري يستنزف الملايين من العملة الصعبة سنويا، في المقابل عدم استقرار المداخيل من المحروقات في ظل تذبذب أسعار النفط.

5- خاتمة

- من خلال الدراسة التي قمنا بها والتي تمحورت أساسا حول تنافسية الصادرات الجزائرية عموما وصادرات المنتجات الغذائية على وجه الخصوص، توصلنا إلى مجموعة من النتائج يمكن القول عنها أنها منطقية ومتوقعة إلى حد بعيد وهذا راجع إلى المعطيات الأولية التي استندنا عليها في دراستنا والتي تعكس طبيعة الاقتصاد الجزائري، ومن أهم هذه النتائج نذكر ما يلي:
- إن الهيكل التصديري للجزائر يتميز بعد الاتزان، فصادرات المنتجات النفطية تمثل أكثر من 94% من إجمالي الصادرات الجزائرية وباقي الصادرات 6% من بينها صادرات المنتجات الغذائية والتي تعتبر محور دراستنا، مما جعل الاقتصاد الجزائري ريعي بامتياز ومعرض لتهديدات تغيرات أسواق النفط العالمية.
 - بينت النتائج المتحصل عليها من قياس مؤشرات تنافسية الصادرات الغذائية الجزائرية والمتمثلة في مؤشر الميزة النسبية الظاهرة، مؤشر القدرة على التصدير، مؤشري تركيز وتنوع الصادرات إضافة إلى مؤشر الانفتاح التجاري أن صادرات الجزائر في هذا النوع من المنتجات لا تملك ميزة تنافسية في الأسواق العالمية.
 - من خلال دراستنا لمؤشر الانفتاح التجاري بينت النتائج أن المبادلات التجارية بين الجزائر والسوق الدولي في المنتجات الغذائية غير متكافئة، حيث أن واردات الجزائر من هذه المنتجات من الأسواق الدولية بلغت 98% من إجمالي حجم المبادلات في هذا النوع من السلع، في حين كانت نسبة صادرات 2% فقط، وتعتبر هذه النتيجة بديهية إذا ما نظرنا للتركيب الأساسية لصادرات الجزائر نحو الخارج والتي جلبها منتجات نفطية.
 - لم تختلف نتائج مؤشر معدل التغطية لصادرات المنتجات الغذائية للجزائر عن سابقتها، فقدت بينت أن الميزان التجاري لهذه المنتجات في حالة من عدم التوازن حيث أن حجم الصادرات لم ترق إلى حجم الواردات، بحيث لم تتجاوز نسبة التغطية خلال سنوات الدراسة عتبة 5، وهذا راجع من جهة لنقص التصدير في المنتجات الغذائية أما بسبب نقص الكميات المنتجة أو عدم تطابق نوعية المنتجات مع متطلبات الأسواق الدولية بالرغم من الإمكانيات الطبيعية في الجزائر، ومن جهة أخرى عدم قدرت الإنتاج المحلي على تغطية العجز والنقص في بعض المنتجات مما يجعل الجزائر تلجأ للاستيراد.
 - وبناءً على النتائج المذكورة سلفا، يمكننا تقديم التوصيات التالية:
 - استغلال إمكانيات بلد مثل الجزائر من اعتدال مناخي وتوفر الأراضي الصالحة للزراعة أكثر من (8 ملايين هكتار)، وظف إلى ذلك الثروة الحيوانية (28 مليون رأس غنم، مليون رأس أبقار، 400 ألف رأس ابل) وكذا الإمكانيات البشرية للنهوض بقطاع مهم كالزراعة الذي يعتبر أساس الإنتاج الغذائي وهذا من خلال التركيز على إنتاج وتصدير سلع مثل الخضرو الفواكه والتمور واللحوم والتي تمتلك الجزائر إمكانيات هائلة في توفيرها؛
 - تسهيل عملية التصدير للمنتجين المحليين وذلك من خلال تخفيف الإجراءات والأعباء الجمركية وكذا منح الإعفاءات الضريبية للمصدرين والتقليص من البيروقراطية؛

- الأخذ بعين الاعتبار معايير الجودة الدولية في عملية الإنتاج سواء في السلع الغذائية أو غيرها، والذي من شأنه رفع الطلب على المنتجات الجزائرية عامة والمنتجات الغذائية خاصة؛
- تشجيع العمل بالأساليب العلمية والتكنولوجية في تسيير المؤسسات المنتجة والمصدرة سواء في عمليات الإنتاج أو في الجانب الإداري، وهذا للمساهمة في إدارة التكاليف والذي بدوره يعزز التنافسية بالأسعار في الأسواق الدولية؛
- توفير للمنتجين المحليين المعلومات والدراسات اللازمة حول الأسواق الدولية واحتياجاتها وكذا المناخ الاستثماري، وذلك من خلال الدراسات والأبحاث المنجزة في مراكز البحث العلمي المختلفة (جامعات، مدارس عليا، مخبر البحث وغيرها)؛
- الاقتداء بالتجارب الناجحة للمستثمرين في الجنوب الجزائري كواد سوف خاصة في المجال الفلاحي للنهوض بقطاع التصدير خارج المحروقات للبلد؛
- وفي الأخير تبقى الإرادة السياسية للخروج من التبعية الاقتصادية للجزائر اتجاه المحروقات وهذا من خلال وضع خطط وسياسات على المدى المتوسط والبعيد للتركيز على دعم مجالات وقطاعات كالزراعة والصناعة والسياحة للنهوض بالاقتصاد الجزائري بعيدا عن مداخل النفط.

6. قائمة المصادر والمراجع

- بديع جميل قدو. (2009)، التسويق الدولي، ط1، عمان، الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- التقارير الإحصائية السنوية لبنك الجزائر، (2009 إلى 2019)، موقع www.bank-of-algeria.dz.
- تقارير صندوق النقد العربي (تقرير الاقتصاد العربي الموحد)، (2012 إلى 2019)، موقع www.amf.org.
- سعد غالب ياسين، (2009)، الإدارة الدولية، عمان، الأردن، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- سهام موسى، (2018)، استراتيجيات تطوير الصادرات كمدخل للريادة الاقتصادية دراسة تحليلية للنموذج الصيني، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
- شهرزاد برواين، (2018)، محددات الصادرات الصناعية (دراسة قياسية لحالة الجزائر 1980-2016)، أطروحة دكتوراه الطور الثالث مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر.
- فارس فضيل، (2010)، التسويق الدولي مفاهيم عامة - إستراتيجياته - بيئته - وكيفية اختيار الأسواق الدولية، ط1، الجزائر.
- محمد بشير علي، (1985)، القاموس الاقتصادي (عربي-فرنسي-انجليزي-الماني)، ط1، بيروت، لبنان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- محمد جاسم، (2008)، التجارة الدولية، عمان، دار زهران للنشر والتوزيع.

International Monetary Fund, (2009), Balance of Payments and International Investment Position Manual,

Washington, usa., IMF publications services.

<https://www.imf.org/external/pubs/ft/bop/2007/pdf/bpm6.pdf>.

<https://www.fao.orghttps://openknowledge.fao.org>.

www.trademap.org.

www.donnees.banquemonddiale.org.

للاستشهاد بهذا المقال وفق طريقة (APA) :

زروقي محمد أمين وبوكديرون يوسف. (2026). قياس تنافسية صادرات المنتجات الغذائية الجزائرية لفترة ما بين 2009-2023، مجلة الاقتصاد الجديد. المجلد 17 / العدد 01-2026.